"إن الفقر الموجود وسط الوفرة او البحبوحة الخالية من البهجة ان هو الا اعراض لاضطراب خطر"

"تيبور سيتوفسكي"

التغييرات الاقتصادية والثقافية

أ.د.عبد الكريم كامل أبوهات

لم يكن صعود الطبقة الرأسمالية لقيادة التحولات الاجتماعية نتاجا عرضيا للتاريخ او لخصائص ذاتية تتصل بفرادتها (نزعتها نحو التفرد) انما ارتبط صعودها بموجات من التطورات التاريخية في البنى المادية والفكرية، حيث مثلت التغيرات التكنولوجية وفلسفة عصر التنوير والتحولات في حركة اعادة انتاج رأس المال من مجال التداول نحو الانتاج، اعلانا بمولد طبقة راقية وثورية سيقدر لها ان تقود وبتفوق تحولات المجتمع الاوروبي نحو آفاق جديدة.. مستندة الى نظرة مفرطة في عقلانيتها بتخليها عن المنهج الارسطوي في التفكير والتأويل وتبنيها الفلسفة التجريبية كملهمة لها في تجسيد نظرتها نحو مكونها الثقافي في حقبة من الزمن بدأت تكون الوحدات القومية المركزية والنزعة المادية الميكانيكية وفلسفات ديكارت وهوبز ولوك وسواهم من دعاة التغير العقلاني لمجتمع علائم لها.

في هذا الزمن امكن للرأسمالية الصاعدة ان تتخطى البنى السائدة وتحقيق تحول مثالي في منطق البحث ولتستكمل فيما بعد شروط هيمنة النزعة العقلانية القائمة على المنطق الفردي والانسانوية مما سهل على ممثلي الاقتصاد الكلاسيكي استخلاص تبريراتهم المقبولة لانسجام المصالح الفردية والجماعية بل تماثلها سايكولوجيا وثقافيا فالفرد جزء من كل ويستمد خصائصه الذاتية من الخصائص الكلية، وبهذا يحدث التوازن داخل المجتمع مما يسمح باعطاء (فرصة اكبر للتوازن النفسي والثقافي للفرد الواحد)، لذلك ليس شيئا يثير الاستغراب عندما ينوه اريك فروم بما اضطلعت به الرأسمالية من (تقدم هائل في تفتح البشر وازدهارهم الحياتي)، اذ ثمة تكيف متبادل ينشأ بين نظرتي الفرد والمجتمع تجاه بعضهما البعض! فقد أتاح تبني النزعة الفردية فرصة للكشف عن مستوى آخر من التكيف المتبادل بين البنيتين المادية والثقافية.. فما معنى ذلك..؟ ببساطة ان التقدم التكنولوجي اعطى للرأسمالية احقيتها بالاستحواذ على التاريخ فيما بعد العصر الوسيط، والمتخيل في هذا الوضع الناشئ ان المجتمع الانساني كان بحاجة فعلية الى تغييرات مادية (تكنولوجية) وعلمية ومعرفية وفرها عصر نيوتن حتى يصل الى ما وصل اليه لاحقا وتكفينا نظرة اولية الى معطيات ونتائج الثورتين المعلوماتية والاتصالية لادراك مغزى ما نوهنا به من تكيف تاريخي يتواصل وبقفزات مذهلة بين البنى المادية والثقافية ويكشف جوهر الانتقالات في مستويات التفكير الانساني والمفاهيم والقيم الثقافية التي سبق ان انطبعت بها ثيمات عصر ما قبل الثورة المعلوماتية والاتصالية، ثم تتولى هاتان الثورتان تنقيتها مما انغرز فيها، وتدفع نحو تعزيز وحدة الثقافة وعالميتها برغم تنوع اشكالها واجناسها، الشيء الذي يعطي الحق لمن يقول بأن التكنولوجيا تحولت (الى عامل توحيد ثقافي على مستوى العالم باسره).

من تجليات التاريخ الانساني الراقية، ان اقتران العلم والتكنولوجيا بالانتاج الصناعي رفع معدلات النمو الاقتصادي لمراتب غير مألوفة تمظهرت في مستويات الرفاهية، فمن المفترض ان يستتبع ذلك تناظرا للنمو الاقتصادي والنسق الثقافي للمجتمع، باعتبار ان ازدياد مستوى الرفاهية يرفع درجات الاعتباط النفسي والراحة والطمأنينة، وبالتالي تطور النسق الثقافي وهذه فرضية نعتقد انها بحاجة الى برهان ملموس لا يستدني فقدانه العلاقة الجدلية ما بين تطور الحياة المادية وتقدم المنجز الثقافي.

لكنها تبقى مقبولة ومشجعة للسيوسيولوجيين على دحض الفكرة القائلة بارتباط ظروف الضيق الاقتصادي والازمة وتهافت او انحطاط المنجز الثقافي للفرد وهنا سنكون بازاء مفارقة، فان كانت للازمة اسباب مشخصة تستقر في حقيقة الانقطاع الدوري للانتاج، فان العلاقة التكيفية بين البنيتين (المادية والثقافية) تظل تمارس تأثيراتها على اتجاهات تطور انساق المجتمع كلها، فالفرد الذي يقال انه (فرد انسلخ) عن وسطه المجتمعي بسبب الازمة وتحول الى هامشي، فيفتقد القدرة على التمييز بين الضرورة والمصادفة هو فرد تختلط عنده الرؤى وتضطرب لديه الذهنية فيعجز عن تقديم حلول لمسائل مجتمعه التي سببت انسلاخه اصلا، هكذا يتخيل البعض العلاقة النسبية بين الركود الاقتصادي وازمة النمو الثقافي الفرد والمجتمع غير ان العلاقة بينهما ليست ميكانيكية الى هذا الحد! حتى في مجتمع يقدس النمو والتراكم! لسبب ظاهر يتمثل في ان الرأسمالية هي التي قدمت للتاريخ تنوعا في تحولاته نحو الارقى، فالثورة العلمية والتكنولوجية والاتصالية وضعت حركة الاقتصاد تحت طائلة التغير المستمر فاتيح في ظل حضارته الصناعية ان تكون الروابط بين التغييرات المادية وثقافة المجتمع الذي يلهث وراء استقصاء النمو الاقتصادي اعمق مما قد يقدمه الانطباع عندما تكون ديناميكية التطور المادي وتقدم الثقافة سائرة باتجاهين متضادين فالثقافات لا توجد الا في ميدان التفاعل، وتشير الى ما هو عقلي وهي المستوى الثاني للحضارة (بالمفهوم الواسع) فلا بد اذاً ان تتناظر حركتهما، والشيء الوحيد المقبول هو التمايز في اطار الثقافة الواحدة وهذا ما يفسر لنا التنوع في النتاجات الثقافية التي اعطتها الحضارة التقليدية ومجتمعات ما بعد الصناعة حيث استعادت الرموز والاشارات والاجواء والشخصيات بل الاحداث أياً كان العصر، سواء كان عصر الركود ام عصر الانتعاش فبرهنت الثقافة بذلك على ان مهمتها هي مساعدة المجتمع على تطوير استجابته لشروط التطور العام والخاص وفي هذا تتوضح لنا الدلالات الملحة التي وضعها التاريخ امام البشر ليدفعوا باتجاه تقدم المجتمع عندما (يجتهدون نظريا وعمليا لحل المسائل التي تنشأ عن وجودهم الذاتي) فشرط هذا الوجود هو تحررهم من الفقر والبؤس.

في الهم الاقتصادي

صندوق النقد الدولي والعودة الثالثة

(٣-٣)

حسام الساموك

لكي نواجه ضغوط صندوق النقد الدولي واشتراطاته القسرية لابد من تنشيط حملة وطنية كبرى لاستعادة ما فقده العراق من مقدرات ابائه وفاعلية عطائه وانتماء بنيه ومتانة اقتصاده، وبمدى حرص ملاكاته المنتجة والملاكات العلمية والطاقات الفاعلة على ان تخطط وتبني وتتواصل يتنامى للعراقيين عزم على ان يجابهوا ضغوط كل القوى والتحديات التي تستهدف كسر شوكتهم.

من هذا المنطلق يتهيأ لنا ان ندعو الى ما يعيد النظر في استجابتنا المنطلقة لشروط الصندوق القسرية حين تصر على ان تلغي برامج انصاف القطاعات المتضررة من شعبنا لان ما تدعو اليه اخلاقيات الصندوق الدولي وبكل اصرار اتاحة فرص الاثراء اكثر للاثرياء والرساميل الوافدة، وافقار مباشر للفقراء دونما أي احساس بالمسؤولية تجاه جيوش العاطلين عن العمل ومحدودي الدخل ومتواضعي الموارد.

وفي الوقت الذي نتطلع فيه بكل ثقة الى ان يتحمل الباحثون والمتخصصون والعلماء والملاكات الفاعلة والمنتجة مواقع الفعل والتعاطي بالجهد المنتج ندعو الجهات المعنية القائمة على ادارة المؤسسات الحكومية ان تتعاطى بمسؤولية وجدارة تداولاتها مع الصندوق من دون الرضوخ المباشر لاشتراطاته وضغوطه واملاءاته، لان اية حلبة تفاوض لا يمكن ان تتسم بالكفاءة من دون ان تقتسمها ارادتان متكافئتان، بمعنى ان يتسلح المفاوض العراقي بما يتيح له ان يمثل المصالح الوطنية ويرفض اية محاولة للنيل منها او لتعريض اية شريحة وطنية لما تهدف اليه اشتراطات الصندوق بتكبيل حركة اقتصادنا الوطني والياته وفعالياته المنتجة.

ان اصرار المفاوض العراقي على رد أي محاولة للنيل من مصالح العراقيين عموما وكل مفردات ومقدرات فئاتهم المختلفة سيجنب بالضرورة مسيرتنا الوطنية واقتصادنا الذي نسعى لنمائه وتعزيزه كل ما ننتظره من تحديات محتملة يمكن ان تشكل معوقا لطموحاتنا وارادتنا وبرامج عملنا.

وحين نعود لمحاولات جهات رسمية تفتعل اجراءات ضاغطة على انسيابية الحياة اليومية لتلبي ضغوط صندوق النقد الدولي او غيره من المؤسسات قسرية الشرط، نجد ان من الضرورة التعاطي بوسائل اكثر شفافية وصراحة وثقة، ساعين باعتزاز الى برنامج وطني مسؤول قادر على مواجهة المستجدات بمكيال واحد من دون ان يضطر الى التلاعب بالاجراءات بمسميات لا تتسم بالمصداقية.

ان مواجهتنا للتحديات القائمة، ينبغي ان تنطلق من مسؤوليتنا الوطنية الخالصة، ومواقفنا المبدئية المبنية على حرص كل العراقيين وقواهم السياسية والمهنية المختلفة لكي ينهضوا معاً بمعاناتهم وقضاياهم المصيرية وصولا الى العراق الذي نعتز جميعا بالانتماء الى نهريه ونخيله وجباله وعموم شعبه.

ماذا يحصل في حركة سوق الاسماك؟

بغداد / يحيى الشرع

تضرر قطاع الثروة الحيوانية والسمكية كثيراً بعد رفع الدعم الحكومي واضطرار المزارع والشركات شراء الاعلاف والبروتينات والادوية البيطرية والمستلزمات والاجهزة الفنية باسعار تجارية مضاعفة.

وهذال الامر ادى إلى التهاب اسعار الوحدات القياسية لبيع الاسماك من كيلو غرام واحد إلى الاطنان وعلى حساب دخل المستهلك. وللوقوف على تداعيات الاسعار وتأثيراتها على السوق المحلية تجولت (الحدث الاقتصادي) في سوق وبورصة الاسماك في علوة السيدية والتقت بالسيد نزار السامرائي المدير المفوض لشركة البحيرات الزراعية لإنتاج الأسماك الذي قال ان الاسعار ارتفعت مقارنة بأسعار العام الماضي إلى (٣٠٠٠) دينار للكيلو الواحد بعد ان كانت تباع بـ (٢٠٠٠ - ٢٥٠٠) دينار للكيلو الواحد والايام المقبلة لا بد ان تشهد ارتفاعاً اكثر بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك..

واضاف ان اسباب ارتفاع الاسعار كثيرة اهمها شراء انواع البروتينات من السوق السوداء وباسعار مكلفة وكيفية، وكنا نشتري احد انواع البروتينات بـ (٤٥٠) الف دينار للطن الواحد والآن وصل سعره إلى (١٠٠٠) دولار وهو في تصاعد مستمر موضحاً ان دعم الحكومة كان مستمراً ولكن بعد السقوط التهمتنا السوق السوداء باسعارها الجنونية والتي يدفع تكاليفها المستهلك اولاً واخيراً. فالوقود وانواع المضخات والمستلزمات الفنية كانت متوفرة لنا وباسعار مدعومة اما الآن فيتعين علينا شراء الوقود والمولدات والمعدات والاجهزة والادوية باسعار السوق السوداء ومن مناشئ مختلفة لا تخضع لاية فحوص مختبرية وفنية واستطيع ان اقول ان الاسعار هذه المعدات ارتفعت بنسبة (٨٠ - ٩٠٪) عما كانت عليه من قبل وان كلفة توفير الوقود بانواعه لتشغيل المولدات بلغت عشرة ملايين دينار شهرياً وفي حالة استمرار انقطاع التيار الكهربائي ترتفع الكلف إلى (١٥) مليون دينار.

اما السيد صباح الماجدي مدير التسويق للشركة فقد قال اننا نحث الحكومة على دعم جميع القطاعات الاقتصادية والانتاجية بهدف خلق حالة موازنة للسوق وارجاع آلية توزيع الاعلاف والبروتينات وبالاسعار المدعومة خدمة للمستهلك مضيفاً إلى ان اسباب ارتفاع الاسعار الاخرى هي تعرض الشاحنات الحوضية لنقل الاسماك من البحيرات وإلى مراكز البيع إلى عمليات السلب من قبل العصابات واللصوص، وهذا الامر يحدث باستمرار. ان اقتقارنا إلى الامن يضيف تكاليف اضافية إلى عملية الانتاج والتسويق ولا بد ان نحذر من ان بعض اصحاب المزارع يستخدمون اعلافاً وبروتينات لها اضرار ونتائج وخيمة على صحة الانسان لذا ندعو وزارة الصحة والزراعة والتقييس والسيطرة النوعية إلى قيامهم بالمراقبة وفحص الوسائل الداخلة في عمليات الانتاج فضلاً عن اهمية ارجاع الدعم الاقتصادي لهذه المزارع.

الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح

ضمن اصدارات كلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد صدر الى الاسواق كتاب "الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح" وهو نصوص لمجموعة من الندوات والدراسات العلمية والاقتصادية التي اعتمدها مكتب الاستشارات في الكلية.

بغداد / رياض القره غولي

وتناول الجزء الاول عشر دراسات بحثت في مشكلات الاقتصاد العراقي وادارته والمقترحات والبدائل التي يمكن استثمارها وتوظيفها لمعالجة سلبيات الماضي ومشكلاته والتطلع نحو تحقيق تنمية اقتصادية وادارية افضل.

واشارت الدراسة الاولى التي قدمها الدكتور محمد المعموري من سلسلة ندوات اقامها مكتب الاستشارات ان من اهم التحديات التي تواجه الاقتصاديين وصناع القرار في العراق اعادة تنظيم الاقتصاد

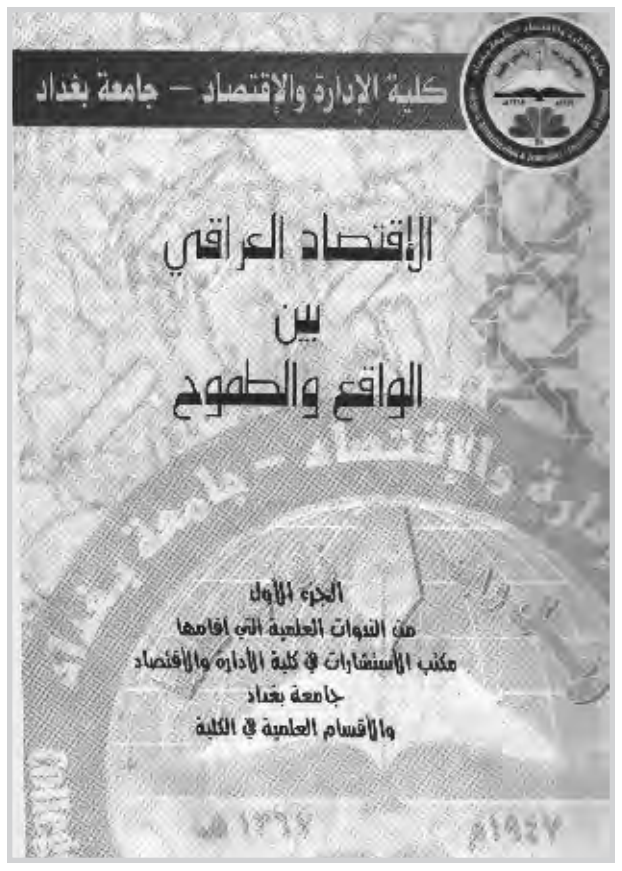

العراقي واعادة اعمار ما دمرته الحروب والسياسات الاقتصادية الرئيسة على حد سواء، حيث تناولت في مباحثها الثلاثة الملامح العامة للاقتصاد العراقي وتقديرات اعادة الاعمار والفرص المتاحة للاقتصاد العراقي والتحديات الاكيدة والمحتملة.

اما الندوة الثانية التي قدمها الدكتور عماد العاني حول سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، فقد تناولت محاولات صياغة نظام صرف ملائم للدينار العراقي، باعتبار ان سعر الصرف من اهم الاسعار التي تمارس تأثيراً كبيرا على مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية، فمن خلاله يتم تقييم السلع والخدمات المحلية من قبل المستثمرين والتجار الاجانب فضلا عن معادلة جميع الاصول المالية والنقدية والحقيقية فيما بين الدول عليه فان استقرار سعر الصرف يعطي حافزا جيدا لزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستويات الانتاج حيث يعكس استقرار الوضع الاقتصادي للبلد.

وقد تطرقت الندوة الثالثة التي قدم خلالها الدكتور همام الشماع دراسة حول المشروعية السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق الى ما يسمى (بحرب تحرير العراق) حسب وصفه كانت مجرد ازالة النظام من دون تحرير العراق من نتائج افعاله مما يعني ان العراق دولة وشعبا سيتحمل نتائج تصرفات النظام السابق سواء العسكرية منها او السياسية وحتى الشخصية، وقد خلصت الدراسة الى ان ما اهدره النظام السابق في الحروب وقيمة الفرص الضائعة يصل الى (١٢٦٥) مليار دولار وان اجمالي مديونية العراق الخارجية المطلوب منه سدادها (١٢٠) مليار دولار، وهو مبلغ يعادل تقريبا صادرات العراق الحالية من النفط لعشر سنوات قادمة اضافة الى مضاعفة الديون العراقية ما بين (٢،٧،٢،٣) مرة بفعل الفوائد والفوائد التأخيرية والتي كانت بسبب قرارات المجتمع الدولي التي منعت العراق من خدمة ديونه.

واشارت الدراسة التي قدمها الدكتور ثائر العاني خلال الندوة الرابعة لمكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد حول منطقة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، الى ان الصناعة في العراق تواجه جملة من التحديات في ظل المتغيرات الدولية بعد ما ورث الاقتصاد العراقي واقعا يتسم بالتخلف والمكبل بالعديد من المشكلات والمعوقات التي تحد من نشاطه وقدرته على العمل في ظل السياسة الاقتصادية الجديدة التي تتسم بحرية التجارة واعتماد آليات السوق والمعايير الاقتصادية الاخرى.

وجاء في الدراسة التي قدمها الدكتور علي عبد الراوي خلال الندوة الخامسة المتعلقة باتجاهات ومهام السياسة الاقتصادية المناسبة للاقتصاد العراقي ان التعامل مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي المتصف بالتهشم واختلال الهياكل الاقتصادية ومظاهر البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي والاغتراب وتحطيم الهياكل والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن مظاهر التضخم وتخلف الانتاجية وضعف الانتاج، كلها امور مهمة تصطدم بها اية سياسة اقتصادية يمكن تصميمها للتعامل مع الواقع العراقي، واشار الباحث الى ان النتائج ستعتمد حتما على حسن التصميم وطريقة ترتيب الاولويات والموارد المحشدة ومتغيرات الواقع وثوابته في آن واحد.

وخلصت الندوة السادسة التي قدمت خلالها الدكتورة هناء عبد الحسين الطائي دراستها حول الخصخصة وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي، الى ان الخصخصة تعد وسيلة لتحقيق الاصلاح الاقتصادي لتحقيق الافاق التنموية لاقتصاد ما بعد الحرب.

فيما تناولت الندوة السابعة دراسة تقدم بها الدكتور ابراهيم الورد عن تحليل واقع ومستقبل القطاع الزراعي في العراق، واشار فيها الى ان العراق اصبح منذ النصف الثاني من القرن العشرين مستوردا رئيسا للسلع والمواد الغذائية بعد ان كان في مطلع القرن ينتج ما يكفيه بل يزيد عن حاجاته على الرغم من امكانياته الفنية المتواضعة، حيث كان يصدر الحبوب وسلعا زراعية اخرى الى الاقطار الاوروبية وكانت الاسواق العالمية تعلن في نشراتها اسعار القمح والشعير والرز العراقي المصدر لتلك الاسواق، لكن التحديات التي واجهت الزراعة في العراق كغيرها من القطاعات الاقتصادية احدثت فجوة غذائية اخذت تتسع عاما بعد آخر في ظل انكشاف خارجي وتخلف تكنولوجي زراعي وانخفاض في مستويات المعيشة وانتشار الفقر ولا سيما في السنوات الاخيرة.

وتناول الدكتور ماهر موسى العبيدي في دراسته النظم المحاسبية وضرورة التطور في ضوء المتغيرات الاقتصادية المستقبلية خلال الندوة الثامنة تطور تلك النظم في السنين الاولى لدولة العراق الجديد بسبب ضعف الاقتصاد وتخلف البلاد وقلة الخبرات، مما يتطلب تطويرها على اسسها النظرية ووسائلها العلمية المتقدمة والمتطورة.

وتطرقت الدراسة التي قدمها الدكتور حسن نوري الياسري خلال الندوة التاسعة حول الخصخصة الى استعراض نماذج من التجارب العالمية في هذا المجال وافاق تطبيقها في العراق، حيث اصبحت الخصخصة ظاهرة عالمية على اثر المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ولا سيما بعد الاتجاه نحو تغيير دور الدولة الاقتصادي من انمائي الى تصحيحي الذي يرتكز على ثلاثة اسس هي التحرير الاقتصادي واصلاح القطاع العام واتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

فيما تناولت الندوة العاشرة ضمن الجزء الاول لسلسلة ندوات المكتب الاستشاري لكلية الادارة والاقتصاد في جامعة بغداد - دراسة للدكتور جاسم محمد الذهبي عن الفساد الاداري في العراق وتكلفته الاقتصادية والاجتماعية اشار الباحث فيها الى ان الفساد يظهر بشكل او بآخر في الحياة السياسية والادارية العراقية، مرة تحت اسم الرشوة واستغلال النفوذ والثراء غير المشروع اوالاختلاسات اوتزوير الانتخابات او التدخل فيها وتارة من خلال تعيين الاقارب والمحاسبين في المناصب الادارية التي لا يستحقونها مما يشكل هدرا لاموال الدولة وتبذيرا لها اضافة الى الاستيلاء على اموال الغير ومصادرتها.

ان ظاهرة اعتماد منشورات دورية في توثيق الندوات العلمية لا بد ان تكون حافزا داعما لبرامج الاصلاح الاقتصادي وارساء خطط وبرامج كفيلة بتعزيز مسيرة الاقتصاد الوطني عموما.

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٨٠	١٤٩٠
اليورو	١٨٥٠	١٨٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٢٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٤٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٩٥	٤٠٠
الريال السعودي	٣٨٥	٣٩٠
الليرة السورية	٢٧	٢٨